

Distr.: General  
17 August 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون  
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت  
العملة والترابط

## دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العملة والترابط

تقرير الأمين العام

موجز

من شأن العملة والترابط أن يشكلوا فرصاً وتحديات رئيسية في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا يزال من الأهداف الحاسمة المتوخاة في هذا الصدد ضمان توزيع منافع العملة بشكل أكثر توازناً، وتحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود على الصعيد العالمي. وقد أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٩. ويدرس التقرير الاتجاهات الحديثة في مجال العملة وآثارها على عملية رسم السياسات. كما يتناول التقرير بالدراسة العديد من القضايا العالمية والعابرة للحدود، من قبيل عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والأزمة المالية والاقتصادية، وأزميتي الطاقة والأغذية، ومسألة تغير المناخ، وهي القضايا التي يمكن أن تترتب عليها آثار فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويقترح في سياق التقرير أنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز ما تقوم به من دور في تحقيق التكامل والتنسيق والاتساق بين السياسات، سعياً إلى دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الختام، يطرح التقرير توصيات لمعالجة وإدارة العملة والترابط في السياق الراهن.



## أولا - مقدمة

١ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتكاملة والعالمية في ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لتحقيق التنمية المستدامة لجميع سكان العالم، سواء في الحاضر أو بالنسبة للأجيال المقبلة. وتشكل مسألة إدارة العولمة على نحو يكفل النهوض بتحقيق التنمية المستدامة داخل البلدان وفيما بينها إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ - ومنذ اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ وصياغة الأهداف الإنمائية للألفية، أدى ظهور تحديات عالمية جديدة إلى تزايد الطلب على الاستجابات الجماعية للأزمات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن خلال قيام الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر، باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنها ستدفع قدما بمحاولتها التاريخية لتحقيق هدف القضاء على الفقر والتنمية المستدامة للجميع. وفي ظل خلفية من الاقتصاد المعولم، القائم على تعزيز التجارة، والتكنولوجيات المتطورة، والابتكار، فإن المجتمع الدولي بات في وضع يمكنه من القضاء على علة الزمنة المتمثلة في الفقر المدقع والجوع، وأن يوقف الدمار الذي تتعرض له البيئة.

٣ - وقد أسهمت العولمة والترابط في تحقيق مكاسب إنمائية كبيرة. فقد أسهم النمو الاقتصادي المرتبط بالعولمة في خروج مئات الملايين من الناس من وهاد الفقر المدقع، وفي أن تنتج البلدان النامية حصة أكبر فيما يتعلق بنصيبها في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي. وتسهم الشبكات الدولية في مجال البحوث والعلم والتكنولوجيا في العمل على ضمان مستقبل أكثر صحة واستدامة في قطاعات من قبيل الطب والطاقة المتجددة. وقد أدى التواصل الحاسوبي العالمي عن طريق التكنولوجيات الرقمية وبرامج التواصل الاجتماعي إلى تعزيز الابتكار ونشر المعلومات والتضامن العالمي.

٤ - وفي الوقت نفسه، تنامت شواغل كثيرة حول الاتجاهات السلبية المرتبطة بالعولمة. وتزامنت الزيادة في تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة عبر الحدود مع ارتفاع معدلات عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، ومع الصدمات الخارجية الناجمة عن أزمات مالية ومصرفية، وأسعار السلع، وتقلب أسعار الصرف، فضلا عن الآثار الجانبية لسوء السياسات المتبعة. ومن أصل كل ١٠ أشخاص، هناك ٧ أشخاص يعيشون في بلدان غدت فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء أكبر مما كانت عليه منذ ٣٠ عاما مضت<sup>(١)</sup>. وبعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام ٢٠٠٨، بلغت معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، مستويات

(١) Oxfam, *Even It Up: Time to End Extreme Inequality* (Oxford, United Kingdom, Oxfam GB, 2014)

قياسية. ويسهم الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية غير المتجددة في تغير المناخ وتدهور البيئة على الصعيد العالمي، حيث سجلت الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ أعلى مستوى في التاريخ لانبعاثات غازات الدفيئة.

٥ - وقد استجاب المجتمع الدولي لهذه الظاهرة من خلال إدماج الشواغل المتعلقة بهذه الاتجاهات وغيرها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالذعوة إلى إقامة شراكة عالمية نشطة من أجل التنمية. وتمثل هذه الخطة القائمة على توافق الآراء إنجازا كبيرا. وتوفر خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (\*A/CONF.227/6) سياسات وإجراءات محددة يتعين تنفيذها دعما لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون في تحقيق خطة عمل أديس أبابا برهان على الالتزام الدولي بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦ - ولكي يتسنى إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة متكاملة ومنسقة، سوف يتعين على المؤسسات أن تولى العون والدعم اللازمين للتنفيذ في ظروف سريعة التغير. وسيكون من الضروري تعزيز التعددية، وبخاصة من خلال الأمم المتحدة، لغرض دعم الاتساق في السياسات على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## ثانيا - التحديات العامة الناجمة عن الاتجاهات الأخيرة في العولمة والترابط

٧ - تحدد خطة عمل أديس أبابا عددا من التحديات العامة المستمرة والناشئة فيما يتعلق بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة كأساس للعمل الجماعي من جانب جميع الدول والشركاء الآخرين في التنمية.

### ألف - البعد الاقتصادي

#### النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي

٨ - في كثير من بلدان ومناطق العالم جاءت العولمة وتزايد الترابط الاقتصادي مصحوبين بتسارع النمو الاقتصادي، الذي يسر أيضا من حدوثهما، الأمر الذي أدى إلى انتشار ملايين الناس من الفقر المدقع وصولا إلى نجاح الغاية المتعلقة بخفض معدل الفقر في إطار الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم، لا يزال الفقر يشكل إما حقيقة واقعة أو إمكانية تلوح في الأفق بالنسبة إلى شريحة كبيرة من العاملين في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فقد جرى السعي إلى تحقيق النمو على حساب تدهور البيئة. وبالنظر إلى أهمية النمو المتوازن من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه لا بد من بذل كل الجهود الممكنة من أجل موازنة السياسات العامة ودعم الإصلاحات الهيكلية، عند الاقتضاء، سعيا إلى تنشيط

الاستثمار، وتوليد فرص العمالة، وتحقيق النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع الأهداف الأوسع نطاقاً لتحقيق التنمية المستدامة.

٩ - وواصلت معدلات النمو في العديد من المناطق النامية خلال السنوات الأخيرة الكشف عن اختلافات متزايدة، بما يعكس طائفة من العوامل والظروف على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك ما يتعلق منها باختلالات الاقتصاد الكلي، والقضايا السياسية، والنزاعات المسلحة. ورغم ما تكشف عنه معدلات النمو في بعض المناطق النامية من قوة نسبية، فإن الاتجاه النزولي الواسع النطاق في الاقتصادات الناشئة قد يكون شديد الوطأة على الأداء الاقتصادي في العالم ككل. وبغية التصدي للتحديات المتعلقة بتنشيط النمو المطرد، سواء عن طريق حشد الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية، أو زيادة الشفافية في المسائل الضريبية الدولية، أو معالجة الاختلالات العالمية، أو التقليل إلى أدنى حد من أثر النزاعات، سوف يقتضي الأمر مزيداً من تنسيق السياسات والتعاون على الصعيد الدولي.

١٠ - وقد كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عن وجود أوجه قصور كبيرة في مراقبة وتنظيم النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وبينت تلك الأزمة كيف أن السياسات التي تتبعها بعض الجهات الفاعلة والإجراءات التي تتخذها يمكن أن تترتب عليها نتائج سلبية غير مقصودة. ولا يزال النظام الاقتصادي والمالي العالمي يتفاعل مع مختلف الآثار التي نجمت عن تلك الأزمة. والآن، وبعد مرور سبع سنوات على تلك الأزمة، لا تزال هناك اقتصادات كثيرة، وبخاصة في البلدان النامية، لم تسترد عافيتها بالكامل، ولا تزال تعاني من حالات تقلب شديدة، وبخاصة في ما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والأسواق المالية على الصعيد الدولي.

١١ - ويكتسي استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي أهمية حاسمة وهما ضروريان لضمان أن تكون التنمية مطردة وشاملة للجميع. وفي سياق من الترابط الاقتصادي المتزايد، فإن التقلبات أو الصدمات الحادة التي يمكن أن يتعرض لها النشاط الاقتصادي وتذبذب الأسواق المالية من شأنهما أن يتسببا في عرقلة تقدم التنمية أو عكس مسار هذا التقدم. ومن شأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية أن يفضي إلى مزيد من الشفافية وأن يساعد على حماية وتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي. ويعد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي أحد الأمثلة على المنافع العامة العالمية التي لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكفل تحقيقها، مما يعطي أهمية رئيسية لتنسيق السياسات على جميع المستويات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## التجارة الدولية

١٢ - من خلال توفير السياسات والهياكل الأساسية الداعمة المناسبة، يمكن للتجارة الدولية أن تكون أداة قوية لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ومع ذلك، فإن ضعف أداء الاقتصاد العالمي مؤخراً كان مصحوباً بحالة من ركود النمو في التجارة العالمية. وفي الآونة الأخيرة كانت وتيرة التوسع التجاري تضاهي تقريباً مثلتها في الناتج العالمي، في حين أنها كانت أسرع بمعدل الضعف قبل الأزمة. ولا بد للتجارة الدولية أن تتوسع من جديد من أجل تنشيط النمو العالمي.

١٣ - وقد طرأ تغير على طابع التجارة العالمية ينعكس بصورة متزايدة في مفهوم "صنع في العالم"<sup>(٢)</sup>. وتقوم الشركات بصورة متزايدة بتوسيع نطاق عملياتها، بدءاً من التصميم إلى التصنيع والتجميع والتسويق، عبر أرجاء المعمورة كجزء من سلاسل الإنتاج والقيمة. ولئن كان من شأن هذه الممارسة أن تعزز الصلات والترابط عبر الحدود، إلا أنها يمكن أن تخلق أيضاً حالة من التحيز أو التشوه إذا عززت القيمة التجارية للمنتج بالكامل إلى البلد الذي يحظى فيه المنتج النهائي بالوصول إلى السوق. ولعل أحد التحديات الهامة الماثلة في هذا الصدد هو إيجاد حلول ابتكارية لتطويع النظم المحاسبية الوطنية على نحو يكفل استفادة الحوار الدولي المتعلق بالسياسات من هذا الأمر<sup>(٣)</sup>.

١٤ - وعلى الرغم من مقاومة البلدان للنزعة الحمائية عموماً كرد فعل للأزمة الاقتصادية خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فإن الحصيلة العامة من تدابير تقييد التجارة آخذة في التزايد. ومن خلال سحب التدابير الحمائية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتجنب السياسات التي تخل بالمنافسة، والسعي الحثيث إلى الاتفاق على إدخال تعديلات على قواعد التجارة العالمية وتعديل سياسات إعادة التوزيع، يمكن للحكومات تعزيز التجارة، واغتنام الفرص التي تتيحها للجميع، ولا سيما هؤلاء الذين لم يستفيدوا بعد استفادة كاملة من منافع العولمة.

١٥ - وفي ظل الركود الذي تعاني منه البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة، فإن الأسواق الإقليمية تحظى الآن بأهمية أساسية في الجهود الرامية إلى تعزيز النمو. بيد أن حجم التجارة داخل المناطق الآن لا يمثل سوى ١٤ في المائة من مجموع تجارة البلدان الأفريقية و ٢٢ في المائة من مجموع تجارة البلدان في أمريكا اللاتينية، في حين تمثل التجارة داخل المنطقة في شرق آسيا أكثر من

(٢) مبادرة "صنع في العالم" هي مبادرة أعلنتها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١١ بهدف دعم تبادل المشاريع والخبرات والتُّهَج العملية في قياس وتحليل العمليات التجارية ذات القيمة المضافة.

(٣) WTO, *Global Value Chains in a Changing World* (2013).

٥٠ في المائة من حجم التجارة الإجمالي. وينبغي لتوسيع نطاق التجارة الإقليمية أن يتيح فرصة لتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ويمكن للترتيبات التجارية الإقليمية أن تعزز من سلاسل القيمة التي يحتاج إليها كثير من البلدان النامية من أجل تحويل اقتصاداتها، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتمهيد السبيل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك إمكانات هائلة غير مستغلة في العديد من البلدان النامية من أجل زيادة التجارة الإقليمية، التي تجلب معها الاستثمار المباشر الأجنبي، والدراية الفنية البالغة الأهمية.

تدفقات رأس المال الخاص، والتمويل المستدام

١٦ - في العقود الأخيرة، تقدمت العولمة المالية بوتيرة أسرع من نمو التجارة العالمية. وأصبحت البلدان النامية، وخاصة الأسواق الناشئة، بصورة متزايدة، أكثر اندمجا في النظام المالي العالمي. وارتفع صافي التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية من ١٨٨ بليون دولار، في عام ٢٠٠٣، إلى ٤٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣، حيث كانت التدفقات تأتي من مصادر يتزايد تنوعها باطراد، بما في ذلك التدفقات بين بلدان الجنوب (A/69/358، الفقرة ١٧). ولئن كانت تدفقات رأس المال الخاص تشكل مصدرا هاما للتمويل للبلدان النامية كي تحقق أهدافها الإنمائية، إلا أن التدفقات القصيرة الأجل يمكن أن تفضي أيضا إلى حدوث صدمات وتقلبات في الاقتصاد الفعلي.

١٧ - وسجل الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية أكبر زيادة صافية من تدفقات رأس المال الخاص على مدى العقد الماضي، فقد ازداد من مبلغ ١٩٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٧٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣ (A/69/358، الفقرة ١٨). وازداد الاستثمار الخارج من البلدان النامية أيضا زيادة سريعة، حيث بلغ ٤٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣، بما في ذلك ٢٠٠ بليون دولار من التدفقات من بلدان مجموعة (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)<sup>(٤)</sup>.

١٨ - وعلى الرغم من أن تدفقات رأس المال عبر الحدود استعادت قوتها منذ الأزمة العالمية خلال فترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأصبحت البلدان النامية وجهات استقبال ومصادر بارزة على السواء لتدفقات رأس المال الخاص، فإن تدفقات رأس المال تعرضت لتقلبات كبيرة في السنوات الأخيرة؛ ولا تزال للسياسات النقدية والدورات الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو آثار كبيرة على الاتجاهات العامة<sup>(٥)</sup>.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٤.

(٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٢.

١٩ - وبوجه خاص، اتسمت التدفقات المصرفية وتدفقات حافظات الأوراق المالية الدولية إلى البلدان النامية بشدة التقلب، مما يؤثر سلباً على التمويل الطويل الأجل من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما في ذلك بالنسبة لمشاريع الهياكل الأساسية ومبادرات الاقتصاد المراعي للبيئة.

٢٠ - وفي حين أن زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب في أسواق رأس المال المحلية يمكن أن تعود بالفائدة، يمكنها أيضاً أن تزيد احتمالات عدم الاستقرار وانتشار عدوى ذلك، كما يتضح من نمط التوسع والتكشف في تدفقات حافظات الأوراق المالية.

٢١ - وفي ضوء الآثار الجانبية عبر الحدود للقرارات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية في البلدان المتقدمة النمو، يلزم إدخال تحسينات على تنسيق السياسات النقدية والمتعلقة بالحسابات الرأسمالية على المستويين الدولي والإقليمي، فضلاً عن تحسين الإدارة عموماً للسيولة العالمية. ومن شأن توفير بيئة مواتية ثابتة على الصعيد الوطني، قائمة على الأسس اللازمة من سياسات وقوانين وأنظمة ومؤسسات، أن ييسر أيضاً الاستثمار ويجد من المخاطر المقترنة به، مثل الفساد أو الافتقار إلى فرص الاستثمار التنافسية.

#### الديون السيادية وإعادة هيكلة الديون

٢٢ - تؤكد خطة عمل أديس أبابا أن الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الذي يعتبر حيويًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأن الاقتراض السيادي يتيح أيضاً للمالية الحكومية أن تقوم بدور معاكس للدورة أثناء الدورات الاقتصادية. ويمكن لتقلب الأسواق المالية العالمية أن يجعل الاقتراض السيادي، الذي هو أداة هامة لتمويل الاستثمار، أمراً محفوفاً بالمخاطر ويجعل إدارة تحمل الديون أمراً صعباً على البلدان. وبالرغم من أن العديد من البلدان قام بالحد من عدم قدرتها على تسديد الديون السيادية منذ توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتصنيف ١٨ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل بلداً عاجزة عن تسديد ديونها أو أن الاحتمال كبير بأنها لن تسدها<sup>(٦)</sup>.

٢٣ - وأبرزت أزمات الديون الأخيرة، بما في ذلك الأزمات التي وقعت في منطقة اليورو وفي عدد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما يمكن أن يترتب على أزمات الديون السيادية من تأثير على الاستقرار الاقتصادي والمالي الإقليمي والعالمي.

(٦) حتى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، انظر [www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf](http://www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf).

٢٤ - وكشفت الصعوبات الناشئة عن تلك الأزمات أن النظام الاقتصادي والمالي العالمي يفتقر إلى آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية وحلها. وما زالت النهج المتبعة لإعادة هيكلة الإقراض الرسمي وإقراض القطاع الخاص إلى المقترضين السياديين حتى الآن غير متكاملة وحسب كل حالة، وهذا الأمر يؤدي إلى التأخير في إعادة هيكلة الديون، وإعطاء نتائج غير منصفة وفقدان القيمة بالنسبة للمدينين والدائنين على حد سواء. وغالبا لا تعطي عمليات إعادة هيكلة الديون وتخفيف أعبائها البلدان المدينة فرصة كافية للإنفاق على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لضمان النمو والتنمية على نطاق واسع. وهذا يخلق عملية دورية من انخفاض النمو الذي يتطلب بدوره المزيد من إلغاء الديون في المستقبل. فعلى سبيل المثال، ما زالت خطط إعادة الهيكلة لنادي باريس بين الدائنين الرسميين والبلدان النامية عرضة لمثل هذا التكرار في عمليات إعادة الهيكلة.

٢٥ - ويؤدي اتساع نطاق وتنوع الدائنين إلى تعقيد النظام الحالي لإعادة هيكلة الديون السيادية. وقد يكون من بين الدائنين مقرضون من القطاعين العام والخاص، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والدول الأعضاء في نادي باريس، والمصارف وحاملي السندات داخل البلد وخارجه، فضلا عن جهات محلية معنية استدانته منها الحكومة. كما أن الدائنين الراضين لإعادة الهيكلة، مثل ما يدعى بـ "الصناديق الانتهازية"، التي تشتري الديون بخصم كبير في السوق الثانوية بقصد التقاضي، يزيدون من تعقيد الجهود التي تبذلها البلدان غير المسددة لديونها للتوصل إلى تسوية مع الدائنين.

٢٦ - وعدم وجود آليات منظمة من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية يشكل فجوة رئيسية في الهيكل المالي الدولي الحالي. وينبغي أن يكون الهدف من أية آلية جديدة تحقيق إعادة هيكلة فعالة ومنصفة ومستدامة تحترم حقوق الدائنين مع توفير الحيز اللازم للبلدان المدينة من أجل تحقيق النمو ودعم الأهداف الإنمائية.

٢٧ - وفي هذا الخصوص، فإن خطة عمل أديس أبابا تسلم بأن هناك مجالا لتحسين ترتيبات التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية للدائنين والمدينين على السواء، ولتيسير تقاسم الأعباء بشكل منصف وإجراء عملية إعادة هيكلة منظمة وجيدة التوقيت وفعالة تحترم مبادئ المسؤولية المشتركة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبري

٢٨ - اضطلعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية بدور رئيسي في العولمة، وارتبطت توسعها بالنمو الاقتصادي وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي



الوقت نفسه، بدأت الجرائم السيبرية تأخذ شكلا متفشيا من أشكال الجريمة عبر الوطنية التي تقع في الفضاء السيبري المعقد الذي لا تلتقي فيه الشبكات الإجرامية وضحاياها، والتي يمكن أن تقع في مناطق زمنية مختلفة إلى حد كبير، دون وجود حدود إقليمية واضحة أو بين المجالين العام والخاص. وهناك أيضا مسألة الإسناد، إذ إنها تحجب هوية الجهات الفاعلة. وللجرائم السيبرية تأثير على عدد كبير من الناس في العالم، ولا سيما الفئات الضعيفة، فضلا عن النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولهذا لا بد من التصدي لها.

٢٩ - والجرائم السيبرية تؤذي المجتمع بطرق جديدة هامة والأضرار المالية التي تلحقها يمكن أن تكون هائلة. ووفقا للبحوث التي نشرت في عام ٢٠١٤، قد تصل الخسائر السنوية العالمية الناجمة عن الجريمة السيبرية إلى ٤٠٠ بليون دولار. وهذا التقدير يبين أهمية حماية البنية التحتية للمعلومات، التي كثيرا ما تعبر الحدود الجغرافية<sup>(٧)</sup>.

٣٠ - وفي دراسة حديثة، أبلغت البلدان المشاركة أن ما بين ٣٠ و ٧٠ في المائة من الأفعال الإجرامية السيبرية لها بعد عبر وطني، مع ما يترتب على ذلك من ضرورة تحسين التعاون الدولي بشأن هذه المسألة<sup>(٨)</sup>.

#### باء - البعد الاجتماعي

٣١ - العولمة والاعتماد المتبادل قادران على تحسين رفاه الإنسان والمجتمع وتغيير حياة الناس تغييرا إيجابيا. ولكن السهولة التي اتسم بها انتقال المخاطر من خلال الصدمات الاقتصادية وغيرها من الصدمات، ازدادت نتيجة الاعتماد المتبادل وباتت تعرض للخطر تمتع الأفراد بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب الحد من قابلية التعرض للأذى في البعد الاجتماعي والقضاء عليها من أجل كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

#### الحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق

٣٢ - إن الحماية الاجتماعية، بوصفها عامل استقرار في أوقات الصدمات الاقتصادية أو أثناء تغيير العمل يمكن أن تساعد في التخفيف من الآثار السلبية للعولمة، وتعزيز القدرة

(٧) الاتحاد الدولي للاتصالات، *Understanding Cybercrime: Phenomena, Challenges and Legal Response*، (جنيف، ٢٠١٤).

(٨) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مسودة دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرية (شباط/فبراير ٢٠١٣).

على التكيف وتعزيز الانتقال السلس إلى مرحلة التعافي. وثمة ضرورة ملحة لالتزامات قوية بالحماية الاجتماعية في ضوء أزمة فرص العمل الحالية في العالم وتغير أسواق اليد العاملة. وفجوة العمالة العالمية، التي تقيس عدد الوظائف المفقودة منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أخذت في الاتساع، ومن المتوقع أن تزداد سوءاً في السنوات الخمس المقبلة. وفي عام ٢٠١٤، كان هناك ٢٠١ مليون شخص عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم، بزيادة قدرها ٣١ مليون نسمة منذ بداية الأزمة. وإذا أخذ الوافدون الجدد إلى سوق العمل خلال السنوات الخمس المقبلة في الاعتبار، لا بد من خلق ٢٨٠ مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام ٢٠١٩ من أجل سد الفجوة القائمة<sup>(٩)</sup>.

٣٣ - ولا يزال الشباب، ولا سيما الشباب، يعانون على نحو غير متناسب من البطالة، وثمة ما يقرب من ٧٤ مليون شاب يبحثون عن عمل في عام ٢٠١٤. ويبلغ معدل البطالة في صفوف الشباب ما يقرب من ثلاثة أضعاف معدل البطالة في صفوف البالغين. وهذا المعدل غير المناسب للبطالة بين الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة هو سمة شائعة في جميع المناطق، ومن المفارقات أنه قائم جنباً إلى جنب مع الاتجاه العالمي نحو تحسين التحصيل العلمي. وقد أثرت البطالة على التماسك الاجتماعي في العديد من البلدان، ويمكن أن تنتشر آثارها السلبية نتيجة الاستياء.

٣٤ - وتباطأ وقع التحسينات في العمالة الضعيفة، التي تتسم بعدم كفاية الدخل وانخفاض الإنتاجية وصعوبة ظروف العمل في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يبقى معدل العمالة الضعيفة ثابتاً عند حوالي ٤٥ في المائة من مجموع العمالة في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، وذلك على النقيض من التقدم المحرز في فترة ما قبل الأزمة. ويبلغ عدد العمال المستخدمين في العمالة الضعيفة في الوقت الحالي بـ ١,٤٤ بليون نسمة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ثلاثة من أصل كل أربعة عمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

٣٥ - واتسعت أوجه التفاوت في الدخل في معظم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما زاد من حدة الفقر وعطل التعافي الاقتصادي وتعاني سوق العمل. ولا تزال بعض الفئات الضعيفة في بعض البلدان، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، يكسبون أقل من فئات غيرها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً للدراسة الاستقصائية الأهلية الأمريكية لعام ٢٠١٣، بلغ

(٩) International Labour Office, *World Employment and Social Outlook: The Changing Outlook of Jobs* (2015)

متوسط دخل العمال ذوي الإعاقة في فترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالدراسة الاستقصائية نسبة ٦٨ في المائة من متوسط دخل الأشخاص من غير ذوي الإعاقة<sup>(١٠)</sup>.

٣٦ - وسبب بعض هذه التطورات هو انخفاض عدد فرص العمل الروتيني الذي يحتاج إلى مهارات متوسطة في السنوات الأخيرة، بسبب انتقالها إلى الخارج، بسبب الحوسبة والتصنيع الآلي. وقد وقع هذا بالتوازي مع ازدياد الطلب على الوظائف التي تقع في أدنى وأعلى سلم المهارات. ونتيجة لذلك، فإن العمال المتعلمين نسبيا والذين كان من شأنهم شغل وظائف تتطلب مهارات متوسطة باتوا مجبرين بصورة متزايدة على المنافسة على مهن تتطلب مهارات منخفضة. وهذه التغييرات في أسواق العمل والفئات المهنية أخذت تعيد تشكيل أنماط العمل بصورة سريعة وتسهم في زيادة التفاوت في الدخل المسجل في معظم البلدان على مدى العقدين الماضيين.

٣٧ - وبوسع سياسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي أن تسهم في الحد من التقلبات في الدخل المتاح وتعزيز القدرة على التكيف معها. وإذا كانت هذه السياسات مصممة تصميمًا جيدًا زادت من القدرات ومن المشاركة في سوق العمل، وهي ضرورية لحماية من ليست لديهم حماية والفقراء والفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم العمال في الاقتصاد غير الرسمي وأسرههم. وتعزز سياسات الحد الأدنى للأجور أيضا الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وقد يكون لها أثر إيجابي من حيث زيادة الطلب الكلي.

٣٨ - وإن خلق فرص عمل منتج ولائق أمر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فالتنمية القائمة على أعمال من نوعية دنيا تنطوي على مخاطر اجتماعية، كما تزيد من احتمال هجرة الشباب المتعلمين. وتعتبر السياسات الفعالة إزاء سوق العمل والمؤسسات، مثل برامج وخدمات العمالة، عوامل رئيسية في كفالة بناء قاعدة اقتصادية أقوى وأوسع نطاقا.

#### هجرة اليد العاملة

٣٩ - يتمثل أحد الجوانب الاجتماعية الهامة للعولمة في الحركة الدولية لليد العاملة، التي تتيح فوائد للبلدان المستقبلية والبلدان المرسلّة على السواء، بينما تطرح أيضا بعض التحديات. وتؤثر الهجرة في المهاجرين وغير المهاجرين على حد سواء، وذلك في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وتوفر خطة الأمم المتحدة الإنمائية الجديدة المقترحة إطارا قويا لحماية وتعزيز وإعمال حقوق جميع المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون.

(١٠) مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، ٢٠١٣، American Community Survey.

٤٠ - وتعزى الحركة الدولية لليد العاملة في الوقت الراهن إلى الاتجاهات الديمغرافية، وتغير الاقتصادات، وتحول أنماط الإنتاج العالمي، وتذليل العقبات التقليدية من قبيل تكاليف السفر وغياب وسائل النقل وقلة المعلومات وضعف التواصل.

٤١ - وخلال الخمس عشرة سنة القادمة، من المتوقع أن يزيد معدل إعالة المسنين<sup>(١١)</sup> بنحو ٤٠ في المائة في المناطق المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى سياسات لزيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة، وتقييم الطلب على اليد العاملة المهاجرة، التي يمكن أن تسد الثغرات الموجودة في سوق العمل. وتعد شيخوخة السكان وأثرها في المناطق المتقدمة النمو اتجاهًا طويل الأجل.

٤٢ - وسوف تؤثر الاتجاهات الديمغرافية أيضا على مستقبل حجم القوى العاملة في العالم النامي. فوفقا للتوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥، يُتوقع خلال الخمس عشرة سنة القادمة أن يزيد عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٣٤ في المائة في أقل البلدان نمواً<sup>(١٢)</sup>. وفي حين يُتوقع أن تسجل أقل البلدان نمواً تدفقات صافية للهجرة إلى الخارج، ليس من المرجح أن تكون التدفقات إلى الخارج كافية لتخفّض إلى حد كبير النمو في السكان المقيمين في تلك البلدان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. لذلك، فخلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، يرجّح أن تسعى مجموعة أكبر من الشباب من أقل البلدان نمواً إلى الحصول على فرص للعمل في الخارج.

٤٣ - ويتحدد أيضا شكل العرض والطلب فيما يتصل باليد العاملة المهاجرة بحسب التغيرات الهيكلية التي تطرأ على الاقتصادات، مما يحدث تفاوتاً في مستوى المهارات. ورغم ارتفاع مستويات البطالة، تقبل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء العمال الأجانب ذوي المهارات المختلفة لمواجهة النقص الحاد في أسواق عملها. وفي العديد من البلدان المتقدمة النمو، وفي أماكن أخرى، هناك نقص متوقع في العمال المؤهلين، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والرعاية الصحية. ومن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تواجه فيها البلدان العالية الدخل والبلدان المتوسطة الدخل نقصاً فعلياً أو محتملاً في اليد العاملة الزراعية والبناء وقطاع الضيافة.

(١١) عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر مقسوماً على عدد السكان في سن العمل، (١٥-٦٤ سنة)، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٥). التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥.

(١٢) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥.

٤٤ - ويمكن التوفيق بين العرض والطلب فيما يتصل باليد العاملة بصورة أكثر فعالية من خلال تذليل العقبات أمام تنقل اليد العاملة، بوسائل منها الاعتراف المتبادل بين البلدان بالمهارات والمؤهلات، وتحسين إمكانية تحويل الاستحقاقات المكتسبة، وتخفيض تكاليف استقدام الموظفين، وزيادة فرص الهجرة الآمنة والمنظمة.

٤٥ - وفي الوقت نفسه، تشكل "هجرة الكفاءات" من العمال المهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو مصدر قلق دائم. وهذه هي الحال بصفة خاصة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وكذلك في بعض البلدان النامية حيث قد يكون المعروض من المهنيين ذوي المهارات في القطاعات ذات الأولوية محدوداً. ومع ذلك، يُنظر إلى العمال المهرة في المهجر بشكل متزايد على أنهم يساهمون في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال تحويلاتهم المالية، من جملة أمور أخرى. ويمكن للبلدان الأصلية أن تستفيد أيضاً من نقل المعارف والمهارات ومباشرة الأعمال الحرة وتبادل الخبرات بين المغتربين ومجتمعاتهم الأصلية.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٤، قُدِّرت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية بمبلغ ٤٣٦ بليون دولار في المجموع، أي أكثر من ثلاثة أضعاف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعزز هذه التدفقات دخل الأسر المعيشية، وكثيراً ما تُنفق على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل الغذاء والسكن والملابس وعلى السلع المعمّرة. وتستخدم التحويلات المالية أيضاً لدفع تكاليف الرعاية الصحية والتعليم، وبذلك فهي تؤدي مباشرة إلى تحسين رأس المال البشري. وهناك مجال لتعزيز الاستخدام المنتج للتحويلات المالية، وذلك بكفالة أن يتم معظمها عن طريق النظام المصرفي الرسمي، وبتشجيع فرص الاستثمار المتاحة للمغتربين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية، التي كثيراً ما تكون نتاج عدم كفاية المنافسة والافتقار إلى الشفافية ووجود ثغرات تنظيمية.

#### المخاطر الصحية والأوبئة

٤٧ - لقد استتبعت العولمة زيادة كبيرة في المخاطر على الصحة العامة منذ عام ٢٠٠٠، لا سيما من خلال السفر والتجارة الدوليين، كما أن وتيرتها فاقت وتيرة التنمية وقدرات نظم الصحة العامة في العديد من البلدان. ويمكن لزيادة السفر بالطائرة والتجارة في السلع والخدمات عبر سلاسل القيمة والتوريد العالمية الطويلة أن تسهل نقل وحركة المُمرضات التي تسبب الأمراض المعدية، والتي قد ينتقل بعضها، حسب التقديرات، في جميع أنحاء العالم في أقل من ٣٦ ساعة<sup>(١٣)</sup>.

(١٣) انظر O.B. Jonas, "Pandemic risk", background paper for the 2014 World Development Report (2013).

٤٨ - وقد تم إقرار ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع إدراج الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان على الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية على الصعيدين الوطني والعالمي. ويمكن أن ينقل الأشخاص أو البضائع أو الأغذية أو الحيوانات أو البيئة هذه المخاطر مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، لا سيما للبلدان النامية والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، التي كثيرا ما تكون أشد البلدان تأثرا بالخسائر البشرية وتدهور الاقتصاد من جرّاء حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، فإن العولمة قد ساعدت على تحسين نظم الصحة العامة على الصعيدين الدولي والوطني، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي والعلمي إلى فهم أفضل للأمراض المعدية وسبل كشفها وتشخيصها ومراقبتها. ويؤدي توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت العريضة النطاق ووسائط الإعلام العالمية إلى تيسير تبادل المعلومات بشأن تفشي الأمراض، كما يمكنه أن يؤدي إلى نشر معلومات بالغة الأهمية لعامة الجمهور بسرعة وسهولة. وتدعم العولمة أيضا زيادة التعاون بين العلماء ومسؤولي الصحة العامة، وهناك عدد متزايد من الشبكات العالمية والإقليمية للعلماء والخبراء التي تتعاون وتعمل على تعزيز القدرات العلمية من خلال التعاون الدولي.

٥٠ - وما من بلد يستطيع أن يقوم بمفرده بإدارة المخاطر الصحية العالمية. وعلى الرغم من أهمية القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن المؤسسات الدولية تمثل المستوى الأنسب من السلطة لتنسيق نظام عالمي لتتبع المخاطر الصحية والحيولة دون تطورها إلى وباء. ومن شأن الاستثمار في بناء القدرات من أجل تحسين الاستجابة أن يعزز النظم الوطنية والإقليمية والدولية للوقاية من الأوبئة.

٥١ - وأثناء تفشي وباء فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، توفي أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص من بين أكثر من ٢١ ٠٠٠ حالة أُبلغ عن إصابتها بالمرض. وقد تضرر عدد أكبر من الناس بسبب فقدان أفراد أسرهم أو بسبب تيمهم. وكشف وباء إيبولا عن أوجه قصور في آليات الصحة العامة الدولية والإقليمية، وعن ضعف قدرة النظم الصحية داخل البلدان على التعامل مع الصدمات في مجال الصحة العامة. وقد أبرز الوباء الحاجة إلى بناء نظم قوية للصحة العامة في البلدان النامية. كما أدى إلى ائتلاف تحالف دولي غير مسبوق، وهو التحالف الذي يستطيع بفضل التعاون الإنمائي وبناء القدرات مساعدة البلدان المتضررة من فيروس إيبولا على دحر هذا الوباء وإنشاء نظم صحية أفضل.

٥٢ - ولمراعاة الدروس المستفادة من التصدي لتفشي فيروس إيبولا، قام الأمين العام بتشكيل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتصدي للأزمات الصحية على الصعيد العالمي، الذي طُلب منه تقديم توصيات من أجل تعزيز النظم الوطنية والدولية لمنع وإدارة الأزمات الصحية في المستقبل. ومن المتوقع أن يقدم الفريق تقريره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

## جيم - الأبعاد البيئية

الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والاعتبارات العابرة للحدود

٥٣ - تعد الاتجاهات المرتبطة بالعمولة، مثل تغير أنماط النمو السكاني والتوسع الحضري والتغيرات في أسلوب الحياة وظهور أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي، من العوامل التي تؤدي جزئياً إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وما يتصل بذلك من آثار بيئية. وإذا تُركت هذه الاتجاهات دون أي ضابط، فإنها تعرض الأفراد والمجتمعات المحلية إلى مخاطر وأخطار بيئية جديدة، لا بل إنها تؤدي إلى زيادة إضعاف البشر والكوكب إجمالاً. ويمكن للاستهلاك والإنتاج المستدامين أن يساعدا على كفاءة الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المشتركة؛ وقد أُدرج ذلك بالكامل في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفه أحد أهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وبسبب الترابط القائم بين البيئة والاقتصاد، قد تنتج طائفة واسعة من الآثار السلبية غير المقصودة عن انتهاج البلدان سياسات لاستخدام الموارد لا تراعي سوى مصلحتها الوطنية. ويمكن للسياسات المتبعة على الصعيد الوطني بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية أن تؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الإقليمية والغابات والمحيطات والطرق المائية والأرصدة السمكية والغلاف الجوي. وقد يكون للاستخدام غير المستدام لقواعد الموارد المشتركة من قبل بعض أصحاب المصلحة أثرٌ سلبي على الآخرين، وقد يؤدي إلى زيادة المنافسة والتزاع على الموارد الشحيحة العابرة للحدود. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك تشييد سدود كبيرة الحجم لمراقبة منسوب المياه والاحتفاظ بها، وهو ما قد يؤثر على الأمن المائي لملايين المستخدمين باتجاه مجرى النهر أو في البلدان المجاورة. وفي الوقت الحاضر، يفتقر ١٥٨ حوضاً من الأحواض المائية العابرة للحدود البالغ عددها ٢٦٣ حوضاً على الصعيد العالمي إلى أي نوع من أنواع أطر الإدارة التعاونية<sup>(١٤)</sup>.

(١٤) انظر: *The United Nations World Water Development Report 2015; Water for a Sustainable World*

(Paris, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2015).

٥٥ - وتتأثر صحة المحيطات والتنوع البيولوجي البحري سلبيًا بالتلوث الناجم عن العديد من المصادر البرية والبحرية. وثمة حاجة إلى الالتزام باتخاذ إجراءات للحد بشكل كبير من معدل وقوع ذلك التلوث وأثره على النظم الإيكولوجية البحرية. فعلى سبيل المثال، يدعم حاليا برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان، بناءً على طلبها، في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية أو إقليمية للحد من القمامة البحرية.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلوث الهواء، الناتج في جزء كبير منه عن احتراق الوقود الأحفوري، يتسبب في ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة في السنة، أي في ثمن الوفيات العالمية السنوية. فالتلوث مميت بسبب الجسيمات التي لا تعرف حدودًا وتتغلغل في الرئتين وفي مجرى الدم وتزيد من انتشار إصابات القلب والأوعية الدموية وإصابات الجهاز التنفسي. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٩٠ في المائة من الوفيات السنوية المتعلقة بتلوث الهواء تحدث في البلدان النامية المكتظة بالسكان، حيث تتركز هذه الوفيات بشكل خاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ<sup>(١٥)</sup>.

٥٧ - وبالإبقاء على الأنشطة البشرية ضمن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ستلزم مراعاة السياسات لقضايا توزيع الجهات التي لديها إمكانية استخدام الموارد الطبيعية والاستفادة منها. ويمكن أن تدار هذه السياسات بشكل أنسب من قبل المؤسسات الثنائية أو الإقليمية أو العالمية التي تتيح المتدييات والأطر والحوافز المناسبة لمعالجة مسألة استخدام الموارد الطبيعية وندرتهما. وعلى وجه الخصوص، فإن المنظور الإقليمي أمر أساسي لمواجهة العديد من التحديات المشتركة العابرة للحدود.

تغير المناخ ومخاطر الكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية

٥٨ - يشكل تغير المناخ تحدياً عالمياً أساسياً يكشف أوجه الترابط بين الدول. ومن المرجح أن يؤدي إلى تكثيف الضغوط البيئية في القرن الحادي والعشرين وأن يهدد التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن للأثر المترتب عليه بشكل متزايد على النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية المتضررة أن يسهم في إدخال تغييرات جوهرية على كوكب الأرض، وأن يحد من إمكان الاستخدام والوصول بشكل مستدام إلى الموارد الطبيعية الأساسية لتحقيق رفاه الإنسان وأن يزيد من مخاطر الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية.

(١٥) انظر: I. Parry, "Environmental hazards", *Finance and Development* (International Monetary Fund, (December 2014).



٥٩ - إن تغير المناخ العالمي يفاقم بالفعل مخاطر الكوارث ويرفع مستويات الخطورة نتيجة لتغير درجات الحرارة، وبرز عدد من الاتجاهات بينها أنماط تساقط الأمطار ومستويات سطح البحر، التي يمكن في بعض الحالات أن تحدث بشكل خطير في وقت متزامن مع النزاعات وغيرها من حالات الطوارئ. وفي عام ٢٠١٣، تضرر ١٤٨,٢ مليون شخص جراء الكوارث الطبيعية أو تشرذوا بسبب النزاع، الأمر الذي زاد من حجم السكان الذين يتعين على الأمم المتحدة الاهتمام بهم نظرا لاحتياجهم إلى المساعدة الإنسانية. وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، لاقى أكثر من ١٦ ٣٠٠ شخص حتفهم نتيجة لـ ٣٥٨ من الكوارث المبلغ عنها دولياً<sup>(١٦)</sup>.

٦٠ - إن التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي يمكن أن يساعدا في الحد من تعرض البشر للمخاطر الطبيعية والصدمات المناخية، وفي بناء قدراتهم على تحمل الصدمات في الأجل الطويل، وكفالة الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية. ولقيت البلدان التي لديها احتياجات إنسانية، لا سيما نتيجة للنزاع، إحباطا في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عرضة لمزيج متشابك من المخاطر في مرحلة الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبغية تنفيذ الخطة الجديدة، سيكون من الضروري تحسين الاستجابة والتعاون وتنمية القدرات على الصعيد الدولي للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية بهدف مواجهة الأزمات في أنحاء العالم.

٦١ - وتوفر الأزمة في منطقة الساحل مثالا على الظروف المناخية وأنماط الطقس المتقلب والجفاف والأوبئة التي تواكبها آثارٌ عابرة للحدود ناجمة عن النزاع والتشريد، وتولد احتياجات إنسانية هائلة في ما لا يقل عن ثمانية بلدان مجاورة. ويقدر بأن أكثر من ٢٠ مليون شخص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمن الغذائي نتيجة لتغير أنماط تساقط الأمطار والأزمات المتكررة. كما أن ما يقدر بنحو ١,٢ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون سنويا في منطقة الساحل، ونصف تلك الوفيات تقريبا مرتبط بسوء التغذية والأمراض ذات الصلة<sup>(١٧)</sup>.

٦٢ - ولأن البلدان النامية هي الأكثر تضررا جراء تغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية، فإن التنسيق والاستجابة الدوليين سيكونان عنصرا أساسيا في ضمان بقاء

(١٦) United Nations, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2015*

(١٧) [www.unocha.org/sahel/about-sahel](http://www.unocha.org/sahel/about-sahel)

العالم على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع أن الخسائر الاقتصادية المطلقة تتركز في البلدان المرتفعة الدخل، إلا أنها من الناحية النسبية تشكل مشكلة أضخم بكثير بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل.

٦٣ - ومع أن طلبات التمويل الإنساني زادت أكثر من أربعة أضعاف على مدى السنوات العشرين الماضية، فإن الفجوة بين التمويل المطلوب والتمويل المقدم اتسعت بنسبة تفوق ٨٠٠ في المائة. فاحتياجات التمويل هي في ازدياد، ومع ذلك فإن القدرات الوطنية والدولية على تلبيتها لا تنمو بالمعدل نفسه. وهذا ما يعزز من أهمية الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، لأنه لا يمكن تحمُّل استمرار وجود هذه الفجوة في موارد التمويل الإنساني.

٦٤ - ويمكن للشراكات من أجل الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية أن تسخر كامل إمكانات البلدان وتدعم كامل مجموعة القدرات المحلية والوطنية والعالمية. وسيتعين تكييف أو استحداث آليات ومناهج لتنسيق المشاركة من أجل تحديد الأهداف والمعايير المشتركة اللازمة بين الشركاء تمهيدا لتقديم المساعدة الفعالة.

٦٥ - وينبغي لإدارة المخاطر، لا لإدارة الكوارث، أن تكون مدججة بشكل أكثر مركزية في التعاون الإنمائي. وكل دولار يُنفق على التأهب للكوارث يوفر نحو ٧ دولارات في الخسائر الاقتصادية. وبتزايد الطلبات على خدمات الأوساط الإنسانية الدولية، فإن السنوات المقبلة ستوفر فرصة لتحقيق التعاون والقدرة على المواجهة لمركز المعونة العالمية والجهود المبذولة من أجل التنمية. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومؤتمر باريس المعني بالمناخ في عام ٢٠١٥، ومتابعة إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث ومؤتمر القمة الإنساني العالمي في عام ٢٠١٦ فرصا للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي للتعهد بالتزام طويل الأجل بالمشاركة في دعوة مشتركة من أجل التغيير الهيكلي في طريقة ترابط خطط التنمية ذات الصلة، وتغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث والمساعدة الإنسانية.

### ثالثا - الاستجابات المتكاملة للعوامة والترابط

٦٦ - من الضروري تحقيق التكامل والاتساق في الحلول الجماعية للتحديات الناجمة عن العوامة والترابط. وبالنظر إلى أوجه الترابط العالمية بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - وإلى طابع الصدمات الحالية، التي غالبا ما تنتشر بسرعة بين البلدان والقطاعات، سيكون من الضروري تحقيق التكامل والاتساق في السياسات من أجل إحراز تقدم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السعي إلى تكامل السياسات استجابةً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - ٦٧ - إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة، هي أكثر تكاملاً وشمولاً في نطاقها من الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها تُبرز أهمية العولمة والتحديات العالمية بدرجة أكبر. ففي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، سعت الجهات الفاعلة عموماً إلى تحقيق كلٍ من الأهداف على نحو مستقل عن بعضها البعض، من دون العمل في كثير من الأحيان على تحقيق أقصى قدر من الفرص للتآزر. وعلى سبيل المثال، لم تتحقق الغايات المختلفة المرتبطة بالهدف الإنمائي للألفية رقم ٧، المتعلق بحماية البيئة، واعتبر البعض أنه كان يمكن إحراز مزيد من التقدم بشكل عام لو جرت مقارنة الهدف ٧ على نحو متكامل مع الأهداف الأخرى.

٦٨ - إن الأهداف والغايات الجديدة تدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعترف بالصلات التي تربط فيما بينها في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ويتطلب هذا الأمر بدوره استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية المستدامة مدعومة باتساق سياساتي معزز بين الحكومات وبين الوزارات وبين المؤسسات، فضلاً عن بيئة دولية مؤاتية وداعمة لتكامل السياسات. والهدف الأساسي من هذا التوجه هو القضاء على عدم اتساق السياسات الذي يقوض أو يعرقل إحراز التقدم.

٦٩ - وينبغي إدراج أوجه التآزر داخل السياسات واستراتيجيات التمويل، مع مراعاة التنازلات المحتملة المترتبة على ذلك. ومن شأن السعي إلى تحقيق أهداف وحيدة المواضيع بطريقة منعزلة أن يؤدي إلى ضياع فرص هامة في إحراز تقدم متسم بالفعالية والكفاءة في الخطة الجديدة. فعلى سبيل المثال، يتطلب تحقيق الإنتاج الغذائي المستدام مجموعة مترابطة من الأنشطة، مثل إجراءات التدخل الزراعية من أجل تعزيز المحاصيل، والاستثمار في البنى التحتية الريفية، وزيادة الكفاءة في استخدام المياه، وتحسين سياسات استخدام الأراضي. ويمكن مصادفة تشابك مماثل في صلب العديد من الأهداف الإنمائية الأخرى، بينها التوسع العمراني المستدام وحماية التنوع البيولوجي.

زيادة اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي

٧٠ - إن العولمة والترابط يعنيان أنه ينبغي بذل جهود متآزرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. فالتمييز بين التحديات الإنمائية الوطنية والعالمية بات ضبابياً بشكل متزايد منذ إعلان الألفية. ويمكن للمجتمعات والشبكات المحلية أن تتسم سريعاً بأهمية كبيرة على الصعيد العالمي، تماماً كما يمكن أن تترتب على الصدمات العالمية آثار كبيرة في أنأى المناطق أو المجتمعات المحلية.

٧١ - وداخل البلدان، من الضروري تحقيق اتساق في السياسات بين الوزارات المعنية لتعزيز الاستثمار المنتج، وتوجيه دفعة التحول الهيكلي وكفالة تحقيق التنمية الشاملة للجميع. وسيشكل ذلك تحدياً بالنظر إلى تضارب الأولويات بين الوزارات والمؤسسات العامة والحكومات المحلية في ما يتعلق بولاية وأولويات وموارد تمويل كل منها. ولما كانت الخطة الجديدة للتنمية المستدامة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جميع المستويات، فإنه سيكون من الضروري تحقيق درجة عالية جداً من التنسيق.

٧٢ - ويجب أيضاً السعي إلى تحقيق الاتساق على الصعيد الدولي. وفي مجال وضع سياسات الاقتصاد الكلي، يتعين على البلدان التقيد بعدد من المبادئ التوجيهية الأساسية من أجل ضمان استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي. بما يشجع التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي نفس الوقت، وبالنسبة إلى البلدان النامية، فإن تحقيق القدرة على تطبيق السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية وعلى إيجاد حيز كاف للسياسة المالية العامة، هو أمر بالغ الأهمية لتحديد وسلوك المسارات الخاصة بكل بلد نحو النمو المطرد والتنمية المستدامة.

٧٣ - وستحتاج البلدان النامية إلى الدعم عن طريق تحسين اتساق السياسات على الصعيد الدولي، بما يمكنها من الاستفادة من العولمة وبناء قدراتها على التصدي للتحديات التي تنطوي عليها هذه الأخيرة. إن خفض الإعانات الزراعية في العالم المتقدم النمو، والتصدي لكيفية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت عبر تقنية النطاق العريض هي أمثلة على الفرص المتاحة لتحسين اتساق السياسات في دعم البلدان النامية. وسيتعين السعي إلى إحراز تقدم في هذه المجالات وفي مجالات أخرى إلى جانب مواصلة تلبية الاحتياجات الأساسية في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وبالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، سيكون من المهم بشكل خاص تقديم الدعم الدولي لتكامل السياسات، وبناء القدرات والمؤسسات وتعبئة التمويل من القطاع الخاص.

تعزيز وبناء التعاون المتعدد الأطراف

٧٤ - من الضروري تكييف النظم والمؤسسات والسياسات الدولية التي تنظم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة من أجل تحسين إدارة الترابط المتزايد بين المجالات السياساتية والاستفادة منها، والتقليل من تناقضاتها إلى أدنى حد. وفي حين تخطى بعض مجالات السياسة العامة بتغطية ضعيفة من قبل آليات إدارة الشؤون العالمية، تحكم الأخرى اتفاقات وأنظمة وآليات متعددة الأطراف. ويسبب ذلك تشرذماً ويزيد من التكاليف ويحد من مجمل الفعالية المحققة. وإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف تعمل أحياناً في شكل شبه منعزل عن بعضها البعض، ما يفوت فرصة الترويج لاتباع مقاربة شاملة للتنمية المستدامة.

٧٥ - وأحرز بعض التقدم في تعزيز التعاون بين المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها منظومة الأمم المتحدة. وفي هذه الحالات، بُذلت جهود من أجل سد الفجوات القائمة والحد من حالات التكرار من خلال إدماج التنمية المستدامة في أطر التنمية، ونشر المعلومات عن أدوات السياسة العامة وتطبيقها في العمل البرنامجي.

٧٦ - وكما يكون النظام المتعدد الأطراف فعالاً في دعم الخطة الجديدة، من الضروري تحديد وسد أي فجوات مؤسسية يمكن أن تحول دون تطبيق خطة التنمية المستدامة. وإحدى هذه الثغرات هي الحاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيحقق ذلك أقصى قدر من التآزر الناشئ عن مساهمة مختلف الترتيبات الدولية، في مجالات التجارة والمعونة والدين والتمويل والهجرة والاستدامة البيئية وغيرها من القضايا الإنمائية. وفي هذا الصدد، فإن الأحكام الواردة في خطة عمل أديس أبابا المتعلقة بتلك المجالات تأتي في وقت مناسب جداً وهي ستدعم تعزيز التعاون من أجل تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٧ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي للترتيبات المؤسسية الهادفة إلى تعزيز تكامل السياسات واتساقها أن تستفيد من الممارسات الصالحة القائمة، بما في ذلك من خلال الهياكل الحكومية الدولية التي يوفرها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، على أن يؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الدور المحوري المتوخى له.

٧٨ - ومن المهم أيضاً توفير الأدوات والصكوك والتوجيهات المناسبة للحكومات، بناء على طلبها، من أجل تيسير تكامل السياسات.

زيادة التكامل والتنسيق والاتساق على الصعيد الإقليمي

٧٩ - يُمهّد الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ السبيل لاضطلاع الكيانات الإقليمية بدور أقوى بكثير مما مضى. ويلزم النظر إلى دورها في ضوء تنفيذ الخطة من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات وبتعزيز الاهتمام على إيجاد حلول إقليمية ودون إقليمية وعابرة للحدود، استناداً إلى التحليلات والآليات الجارية بالفعل.

٨٠ - ويمكن للمنتديات الإقليمية، بما فيها تلك التي تعقدها اللجان الإقليمية، أن تساعد البلدان في تحويل الأهداف العالمية إلى سياسات ومبادئ توجيهية وتوصيات ومعايير قابلة للتنفيذ على الصعيد الوطني، إضافةً إلى تعبئة الشراكات وتعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تتيح المنتديات الإقليمية أيضاً للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية متشابهة تبادل الدروس المستخلصة من تنفيذ نهج السياسات المتكاملة. ومن المرجح أن يخفف

ذلك من عبء الاحتياجات على المستوى العالمي، ويمكن أن يدعم تكامل السياسات على الصعيد الوطني ويعزز أيضا في الوقت نفسه تكامل الجهود على الصعيدين العالمي والوطني.

#### تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية

٨١ - سيتعين تنشيط شراكة عالمية للاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في إطار الخطة الإنمائية الجديدة. فالخطة المتكاملة والعالمية ينبغي أن تسهم في تعبئة الالتزام والدعم السياسيين في جميع الدول لتهيئة البيئة المؤاتية لتحقيق التنمية، ويجب أن تستند إلى مبادئ التضامن والمساواة وامتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني وتقرير المصير والاحترام المتبادل والمسؤولية العالمية. ويجب الاعتراف أيضا بوجود عدد متزايد من أصحاب المصلحة من غير الدول، الذين يشهد الكثير منهم تزايد العولمة والترابط، من الذين لديهم من المساهمات الفريدة ما يقدمونها دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستستلزم هذه الشراكة أن تسعى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، إلى العمل، فرادى وجماعات، على اعتماد السياسات وحشد الموارد الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة.

٨٢ - وسيتمثل أحد التحديات الهامة في كفالة المواءمة الفعالة بين الجهود التي تبذلها مجموعة الجهات الفاعلة التي تزداد تنوعا من أجل دعم تكامل السياسات واتساقها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأصحاب المصلحة على اختلافهم قد لا يكونون بالضرورة شركاء طبيعيين أو بديهيين، وإذا لم تُنوّج العناية في إقامة الشراكات وإدارتها ورصدها، فيمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانقسام.

٨٣ - غير أنه بإجراء حوار عالمي ينصب فيه التركيز على التكامل والاتساق، يمكن تبادل المعلومات واكتساب المعارف المستقاة من مواطن قوة كل من أصحاب المصلحة ويمكن تسخيرها في وضع السياسات. فالخبرة المكتسبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد برهنت على أن إقامة شراكات متعددة بين أصحاب المصلحة يمكن أن تنجح في تعبئة الموارد، بما يساعد في تحسين تنفيذ البرامج وتحقيق توافق في الآراء بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية.

#### دور الأمم المتحدة

٨٤ - في عهد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتكيف باستمرار لتحسين تكامل السياسات واتساقها أثناء تنفيذ الخطة الجديدة. وقد ألقى الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الضوء بالفعل على بعض أولويات التكامل التي تطالب بها المنظمة. وعلى وجه التحديد، يتعين أن تتبع منظومة الأمم المتحدة

فنجاً متكاملًا من أجل الاستفادة من أوجه التآزر في البرامج والعمليات، بطرق منها إبرام الالتزام القوي بإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

٨٥ - والخطة العالمية تعني ضمناً أن على منظومة الأمم المتحدة أن تحدد وسائل المشاركة والتنفيذ التي تُمكنها من التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان والطلبات التي تُلقى على عاتقها بفعل التحديات العابرة للحدود. ولذلك يلزم تعزيز المنظومة وتنويعها من خلال استحداث الجديد من الأدوات والقدرات التقنية. وسترداد ضرورة أن تعمل ككيان واحد على نطاق السياقات القطرية بطريقة منسقة ومتعددة التخصصات.

٨٦ - وسيطلب ذلك أيضاً التماسك والاتساق من جانب مختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة في إطار السعي الدولي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك العمليات المتصلة بمتابعة واستعراض المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتمويل التنمية.

٨٧ - وسيسهّم الهيكل العالمي الجديد للتنمية المستدامة، والذي سيكون فيه للمتدى السياسي الرفيع المستوى دور محوري في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، والعمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات والمحافل الأخرى ذات الصلة، في تعزيز المساءلة ودعم التعاون الدولي الفعال وتشجيع تبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل.

## رابعاً - التوصيات

### إدارة العولمة تحقيقاً للتنمية المستدامة

٨٨ - إن لالتزام جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة، التزاماً قوياً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق تكامل السياسات والتنسيق والاتساق أهمية حيوية لضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لتحقيق التنمية المستدامة لشعوب العالم كافة وللأجيال الحالية والمقبلة.

٨٩ - ويمكن الوفاء بهذا الالتزام من خلال تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية، الأمر الذي سيحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما لدعم تلبية احتياجات أشد الناس فقراً وأضعفهم إلى جني ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي ذلك الصدد، فإن الالتزام في خطة عمل أديس أبابا بالسعي إلى تحقيق اتساق السياسات وهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن

جانب كافة الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، يمثل مساهمة مناسبة من حيث التوقيت.

#### البعد الاجتماعي

٩٠ - ينبغي أن تعمل الحكومات على تحسين تنسيق السياسات واتساقها من خلال المؤسسات والسياسات العالمية والإقليمية المعنية من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي، بهدف موازنة سياسات الاقتصاد الكلي مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩١ - وينبغي أن تواصل الحكومات تعزيز وهيئة الظروف المحلية والدولية اللازمة لاستمرار استثمارات القطاع الخاص التي تدعم السياسات الإنمائية على الصعيد الوطني. وينبغي أن تدعم زيادة الحوار والتعاون الدوليين تحسين تدفق رأس المال الدولي الخاص وتوسيع نطاقه وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يتركز حالياً في عدد قليل من القطاعات، وغالبا ما يكون قصير الأجل ومتخطيا لأشد البلدان احتياجا.

٩٢ - وينبغي أن تقوم الحكومات بالتصديق على اتفاق تيسير التجارة الصادر عن منظمة التجارة العالمية وتطبيقه من أجل خفض تكاليف التجارة وتوسيع نطاقها. وينبغي أن تختتم الحكومات أيضا جولة الدوحة الإنمائية بهدف تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف وهيئة فرص تجارية جديدة.

٩٣ - وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لكي تحقق القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل، بطرق منها وضع سياسات منسقة تنسيقا جيدا تعزز تمويل الديون والتخفيف من أعبائها وإعادة هيكلتها وإدارتها على نحو سليم.

٩٤ - وينبغي أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، بمنع جرائم الفضاء الإلكتروني وسوء استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورصدها ومكافحتها، بطرق منها توفير الدعم المؤسسي على الصعيد الدولي لمنع هذه الحوادث وكشفها والتعافي منها. وينبغي أيضا السعي إلى التثقيف والتوعية بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني.

#### البعد الاجتماعي

٩٥ - ينبغي أن تعزز الحكومات والنظام الدولي الجهود الوطنية والتعاون الدولي لإيجاد فرص العمل اللائقة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة.



٩٦ - وينبغي أن تعزز الحكومات التعاون والحوار المتعلقين بالهجرة الدولية لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين واستكشاف الخيارات لخفض التكاليف المتصلة بالهجرة، بما في ذلك تكاليف التحويلات المالية.

٩٧ - وينبغي أن تدعم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء ذوي الصلة جهود التنسيق المبذولة على الصعيد الدولي لرصد المخاطر التي تهدد الصحة العامة واتباع تطورها إلى أوبئة. ومما يكتسي أهمية محورية في هذا الصدد التعاون الإنمائي وتدفق الاستثمارات لإقامة نظم صحية وطنية ونظم دولية للوقاية من الأوبئة.

#### البعد البيئي

٩٨ - تقتضي معالجة الأولويات البيئية العالمية والتصدي للتحديات العابرة للحدود، من المستوى المحلي إلى العالمي، أن تقوم الأطراف المؤثرة في عملية التنمية بمواءمة هياكلها الخاصة بإدارة البيئة من أجل دعم إدماج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في سياسات التنمية المستدامة.

٩٩ - وينبغي أن تعزز الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل ضمان استغلال وحفظ الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، ومن ثم الحفاظ على إنتاجية كوكب الأرض وقدرته على تلبية الاحتياجات البشرية واستدامة النشاط الاقتصادي.

١٠٠ - وينبغي أن تحسّن الأوساط الإنسانية والإنمائية إدماج الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وبناء القدرة على مواجهتها في ما تبذله من جهود مشتركة. وينبغي لها أيضا أن تواصل تعزيز الشراكات اللازمة لمعالجة زيادة تعقّد العديد من حالات الطوارئ الإنسانية المعاصرة وطابعها الطويل الأمد، الأمر الذي يهدد بتقويض تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠١ - وينبغي أن يسهم التأكيد مجددا في خطة عمل أديس أبابا على أهمية الوفاء التام بالالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقيات دولية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ وما يتصل به من تحديات عالمية، في تنشيط السعي إلى تحقيق عولمة تكون أكثر إنصافا وشمولا للجميع ومتسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## تكامل السياسات واتساقها

١٠٢ - يتحدد أثر العولمة على الصعيد القطري بمجموعة من العوامل المختلفة تشمل القدرة الوطنية في مجال تكامل السياسات وتنسيقها. ويجب تعبئة الموارد وتعزيز المؤسسات المحلية من جميع المصادر لضمان أن تؤدي الاستراتيجيات الإنمائية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتمكين استجابات كل من البلدان المعنية للاتجاهات والآثار العالمية.

١٠٣ - وينبغي أن تقوم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بتعبئة الأطراف الفاعلة الرئيسية لضمان أن تدعم فوائد العولمة والترابط التقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا أن تقيده.

١٠٤ - وينبغي أن تعزز الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، رصانة البيانات والإحصاءات ونوعيتها لكي توفر أساساً للتحليل السليم لأثر العولمة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

١٠٥ - وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الحكومات في تعزيز قدراتها على متابعة التنفيذ واستعراضه، لا سيما فيما يتعلق بضمان أن تكون السياسات المتعلقة بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ متكاملة على نحو جيد.

## دور منظومة الأمم المتحدة

١٠٦ - ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة، في إطار شراكة مع غيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، والأوساط الأكاديمية، والمجامع الفكرية، أداء دورها المحوري في تحديد المعايير العالمية وتكامل السياسات على الصعيد العالمي دعماً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في سياق تتسارع فيه وتيرة العولمة والترابط.

١٠٧ - وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة السياسات التي تدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة من أجل تسخير منافع العولمة والترابط.

١٠٨ - وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور المنتدى العالمي الشامل للجميع بشأن المسائل المتصلة بالعولمة والترابط والميسر لإقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمحفز على تنشيطها.